مشكـــلات النحـــــو
بين القديم والجديد(*)

كاصد ياسر الزيدي

جامعة بغداد

* سيعقب على هذا البحث أحد أعضاء الهيئة الاستشارية للمجلة في العدد القادم، إن شاء الله.

تـمهيـد:

لا تخلو لغة من لغات العالم، قديمها وحديثها، من مشكلات تحيط بها أو تنفذ إلى صميم كيانها، فـاللغة ظاهرة اجتماعية يصيبهـا ما يصيب المجتمع من آفات، وتحفّ بها في كثير من الأحيان ما تحف به من معضلات. وليست العربية بدعاً في هذا الموضوع من اللغـات، فإن حيـاتنا اللغوية التي نحيـاها إنما هي ثمرة ونتيـجة لذلك الماضي الطويل الذي تعـرضت فيه الـلغة العربيـة لعوامل ومـؤثرات شتى، ولرحلات وانتـقالات بعيدة المدى، وصراع مـع لغات أخرى، وثقافات مـتنوعة، انتصرت فيها عموماً وبقيت حية طوال هذه القرون.

غير أن تـلك الثقافات تركت طوابعـها في كيانهـا وعلومها ومناهج دراسـتها. وكان النحو أحـد علومها التي عرض له مثل هذا التـأثير. ومن هنا فلابد لمن أراد فهم المنهج النحوي فهماً صحـيحاً، أن يُعنى بدرس هذا الماضي السحيق كله وتتبع آثاره، ومعرفة تلك المؤثرات التي حدثت فـيه. فلعله بعد ذلك الدرس يستطيع أن يفهم مـن غوامض هذا المنهج وخـفاياه حقـائق كثـيرة، ويتبين من خـطئه وطرق تحريره، ما لا يصل إليه قطُّ المتناول المستعجل[1].

وفي رأينا أن هذه اللغة حـظيت بعناية ربانية؛ إذ إن ما سـدد إليها من سـهام الحقد والتسـيب والجهل في عصور متباينة، ومنها عـصرنا الحديث، لو سدد لأي لغة من لغـات العالم، لانمحت منذ زمن طويل، ولم تبق إلا أثراً بعد عين، كـما انمحت من الوجـود كـثيـر من اللغـات بفـعل الصـراع اللغـوي والاحتـراب بين الشعوب.

(١) الخولي: مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب ص ٣١.

غيـر أن هذه اللغة بقيت حـية ناميـة مزدهرة بفضل الـقرآن الكريم، فلولا هذا الكتاب المجـيد، لما عُمِّرت كل هذا العـمر الطويل، غيـر أنها برغم ذلك كله تنوء بمشكلات لم تغب عن عـيون السـاهرين على رعـايتهـا وخدمـتهـا، وبعض هذه المشكلات هيّن لا تثير قلقاً، وبعضـها ليس بالهيّن الذي لا يؤبه به؛ لما له من تأثير مباشر وفعـال في حياتنا اللغوية اليوم، وفي استيعـابنا لهذه اللغة الكريمة. وكانت قـواعد الـنحو إحـدى هذه المشكلات التـي استـأثرت بهمّ البـاحـثين والدارسين المحدثين. ومع أن هـذا الهمّ قديم كمـا سنرى، إلا أنه بقي على ما هو عـليه إلى هذا اليوم، ومع أن أصوات الشـاكين تتعالى في كل مناسبـة، إلا أن هذه القواعد بقيت كـما كـانت ـ في صورتهـا وجوهرها وأساليـب تدوينها ـ في كتـب النحو القديمة. وعلى الرغم مما صنف من مؤلفات لإصلاح النحو وتيسيره قديماً وحديثاً، وما ألف من لجان في العصر الحـديث، إلا أن المشكلة مازالت كما هي، ومازالت الصيـحات تتعالى والشـكاوى تتكاثر من النحو وصعـوبته وجفافـه. وأحسب أن المشكلة النحوية أولى المشكلات اللغوية بالدرس والبـحث. وهذا ما حمل صاحب هذا البحث على أن يخص هذا البحث بها، بعد أن كانت النية ابتداءً منعقدة على تناول أكثـر من مشكلة، كفـوضى المصطلحات، وتسويغ اللحن بدعـوى الحداثة، وعدم الكفاية اللغوية للمُعرِّبين، وشيوع الأسـاليب الصحفية في كتابات المختصين الجامـعيين، وما إلى ذلك. وهـي المشكلات التي يعنى بدراستـها طلبة الدكـتوراه اللغوية في قسم اللغة العربية عندنا.

ولما كانت المشكلة النحوية مـتشعبة، فقد وفت بالمقـصود من هذه الدراسة، بل زادت مادتها المعدة في المـسودة على ما هو مقدر لها من صفـحات حتى اضطررنا إلى اختصارها وحذف شيء غير قليل منها.

تحكيم القواعد المنطقية:

يوجب المنهج العلمي السليم عند وضع قواعد اللغة، استقراءً دقيقاً وشاملاً للمادة اللغوية، من أجل صدق تلك القواعد وانطباقها على الواقع اللغوي.

غير أن النحاة تأثروا بالمنطق الأرسطي ومقولاته، فانتقلت عدوى هذا التفكير "الذي يخلط بين الدراسات اللغوية والدراسات المنطقية والميتافيزيقية، إلى اللغة العربية ودراستها، وبالأخص أصل اللغة والدراسات النحوية"[1]، فعمدوا إلى المنطق القياسي مع أن هذا المنطق (غير صالح للدراسات العلمية)، لأنه يعكس القضية؛ إذ (يوجد القاعدة أولاً ثم يفكر في ما يمكن أن يدخل تحتها من مفردات، مع أن البحث العلمي يستخدم المنطق الاستقرائي، الذي يستقصي المفردات أولاً، فيوجد جهة الشركة بينها ليتخذها نتيجة البحث أو قاعدته)[2]. ممّا أدى إلى صعوبة النحو على الدارسين، مع أن روايات وضع النحو ابتداءً تشعرنا أن (هدفه وقاية الألسنة من الخطأ في صياغة الجملة، وكانت أبوابه لا تتوخى حدود المنطق الأرسطي ورسومه بقدر ما تتوخى ما فيه الكفاية لتقويم الألسنة)[3].

وقد انتهى هذا المنهج بالنحاة إلى مزج النحو ولا سيما علله بالمنطق، واشتهر بذلك منهم في القرن الرابع علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ) حتى إن أبا علي النحوي (ت ٣٧٧هـ) قال فيه: "إن كان النحو ما يقوله الرماني، فليس معنا شيء منه، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء"[4]، وذلك أنه كان يمزج كلامه بالمنطق[5]. وقد انتهى بهم ذلك إلى تحكيم هذه القواعد المجردة، في النصوص

(١) تمام حسان: مناهج البحث في اللغة ص ٢٥.

(٢) المصدر نفسه ص ٣٣.

(٣) حسن ظاظا: كلام العرب ص ١٦١.

(٤) ابن النديم: الفهرست ص ٦٣.

(٥) الأنباري: نزهة الألباء ص ٣١٩..

القرآنية، فحملـوها ما لا تتحمل موافاة لقواعدهم التي وضـعوها ابتداءً، عامدين إلى التأويلات البعيدة، غير آبهين في كثير من الأحيان بما قد تحدث هذه التأويلات من جور على صور التعبير القرآني وروعة تركيبه ومعناه.

فمن هذه القـواعد قولهم "إن الأداة لا تعمل حـتى تختص"، وبنوا على ذلك "أن الحرف لا يعمل في نـوع من الكلمات حتى يكون مخـتصاً به"[1] ولذلك لم يجيزوا عـمل (ما) الاستفهـامية، لدخولها على الاسـم تارة وعلى الفعل أخرى. وانتهى بهم هذا المنهج إلى تقدير (أنْ) الناصبة بعد (حتى) و (لام التعليل) أو (لام كي) كما يسـمونها[2]، و(لام الجحود)، للسـبب نفسه، وهو عدم الاخـتصاص. وتكلفوا تأويلاً ما أنزل الله به من سلطان، حين جـعلوا أدوات الشرط: مثل (إنْ) و(إذا) و(لو)، داخلات على أفعـال باستمرار، فإن لم تباشـرها قدّروها، وجعلوا الأفعال الظاهرة في الكلام مفسّرة لها على أساس "أن حرف الشرط يقتضي الفعل ويختص به"[3]، جاعلين ذلك المحذوف المقدر واجب الحذف[4].

وامتد بهم هذا إلى آي الذكـر الحكيم، فقد روي هذا التقدير العـجيب في مثل قوله تعالى: ﴿وإنْ أحدٌ من المشركين اسـتجارك فأجره﴾[5]، فجعلوا التقدير: وإن استجارك أحدٌ من المشركين استجارك. وأغربوا في الإعراب حين جعلوا الجملة المذكورة في النص لا محـل لها من الإعراب ـ بعـد هذا التقديـر ـ لأنها مفـسرة[6] لتلك المقدّرة مـوافاة لأحد أصولهم: "أن أدوات الشـرط لا يليها إلا الفـعل، ويصرون على هذا الأصل إصرار المكابر" كما يقول أستاذنا الجواري ـ رحمه الله ـ بحق[7].

(١) إحياء النحو: ص ٦.

(٢) الأنباري: الإنصاف ٢/ ٣٠٣.

(٣، ٤) الإنصاف ٢/ ٣٢٥.

(٥) التوبة: ٦.

(٦) الإنصاف ٢/ ٣٢٣.

(٧) تيسير النحو ص ٥٩.

ومثل ذلك قالوه في الآية: ﴿إذا السماء انشقت﴾[1]، والآية الكريمة: ﴿ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم لكان خيراً لهم﴾[2]، فنجد الزمخشري (ت٥٣٨هـ) وهو النحوي البليغ ينساق مثل غيره من النحاة، فيقدر فعلاً بعد (لو) الشرطية هنا، هو (ثَبَتَ)، ويجعل المصدر المؤول من (أنهم صبروا) فاعلاً له[3]، موافاة لتلك القاعدة التي وضعوها ابتداءً، وهي: اختصاص الشرطيات بالدخول على الأفعال[4]. مع أن جملة الشرط هنا اسمية هي: (أنهم صبروا)، وهي بالإجماع في محل رفع، ولكن على أنها مبتدأ، ولا خبر لها عند سيبويه؛ لاشتمال صلة (أنّ) على المسند والمسند إليه، أو بعبارة أخرى: إن المصدر المؤول من أنّ واسمها وخبرها في محل رفع بالابتداء، وقيل: إن خبرها محذوف، وذهب آخرون إلى ما ذهب إليه الزمخشري مع تقدير اسم بدل الفعل، فقالوا: "يقدر الخبر مقدماً، أي: ولو ثابتٌ إيمانُهم، على حد: ﴿وآيةٌ لهم أنّا حَمَلنا﴾[5].

وحكى ابن هشام الأنصاري أن المبرد والزجاج والكوفيين كانوا يذهبون إلى ما ذهب إليه الزمخشري من بعد، من أنها مرفوعة "على الفاعلية والفعل مقدر بعدها، أي: ولو ثبت أنهم آمنوا". وبين ابن هشام أن هذا الوجه "رُجِّح أن فيه إبقاء لو على الاختصاص بالفعل"[6].

وهكذا سيطرت فكرة اختصاص (لو) وغيرها من الشرطيات بالدخول على الأفعال، فجرى توجيه الإعراب والترجيح على هذا الأساس المبني على المنطق،

(١) الانشقاق: ١.

(٢) الحجرات: ٥.

(٣) الزمخشري: الكشاف ٣/ ١٤٨.

(٤) يقول ابن هشام: "إن (لو) خاصة بالفعل، وقد يليها اسم مرفوع لمحذوف، يفسره ما بعده" المغني ١/ ٢٦٧-٢٦٨.

(٥) مغني اللبيب ١/ ٢٦٩. والآية من سورة يس: ٤١.

(٦) مغني اللبيب ١/ ٢٧٠.

من أن الأداة لا تعمل حتى تختص كما قدمنا. والغريب في الأمر، ما يحكيه ابن هشام من موافقة الكوفيين في هذا التقدير للبصريين، ممثلين باثنين من كبارهم هما المبرد (ت ٢٨٤هـ) والزجاج (ت ٣١١هـ)[١]. مع أن هذا التقدير مخالف لأصول الكوفيين في عدم تقديم فعل بعد أداة الشرط، مثل (إن) و (إذا).

وكان الكوفيون أقرب إلى الفهم اللغوي السليم، وأكثر أصلية للحق، حين جعلوا (حتى)[٢]، و(اللام)[٣] بنوعيها: التي للتعليل والتي للجحود ناصبة للمضارع بأنفسها. وكان استقراؤهم الدقيق للغة جعل لهم حجة في ذلك، إذ احتجوا لنصب هاتين اللامين بأنفسهما من دون تقدير (أن) بعدهما، بظهور هذه الأداة في الكلام[٤] بعدها، فلو كانت اللام ناصبة بأن لما صح ظهورها بعدها.

وكانت نظرة الكوفيين بنصب (حتى) بنفسها، بمعزل عن تحكيم قاعدة اختصاص الأداة التي اعتمدها البصريون، فقد قالوا: إنّا وجدناها حرف نصب تنصب المضارع تارة، ووجدناها حرف جر تارة أخرى، فلم نقدر بعدها حرف جر. وخالفهم ـ في ما ينقل أبو البركات الأنباري ـ الكسائي، إذ عدّ الاسم مجروراً بإلى مضمرة أو مظهرة[٥].

وكان الكوفيون كذلك مصيبين حين لم يقدروا فعلاً بعد الشرطيات، فيجعلوا الاسم المرفوع بعدها فاعلاً له، كما رأى البصريون، بل جعلوه فاعلاً للفعل المذكور بعده، أو على حدّ صياغة أبي البركات الأنباري له: "يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل"، إذ كان الكوفيون يرون المسند إليه فاعلاً تقدم على الفعل أو تأخر عنه، كما بيّنا ذلك سالفاً في قولنا: محمدٌ جاء، وجاءَ محمدٌ.

(١) مغني اللبيب ١/ ٢٧٠.

(٢) الإنصاف ٢/ ٣١٤.

(٣، ٤) المرجع السابق ٢/ ٣١٢.

(٥) المرجع السابق ٢/ ٣١٤.

وأحسب أن من ظن أنهم يرونه مبتدأ لم يصيبوا، لأن هذا التقدير يلائم مذهبهم في الجملة الفعلية، ويدل عليه أيضاً تعليلهم لهذا الإعراب بقولهم: "إنه يرتفع بالعائد، لأن المكني المرفوع في الفعل هو الاسم الأول، فينبغي أن يكون مرفوعاً به، كما قالوا: جاءني الظريف زيد. وإذا كان مرفوعاً به، لم يفتقر إلى تقدير فعل"[1].

وكان الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) وهو إمام في اللغة والنحو ورأس مدرسة البصرة في عصره، قد تجافى عن منهج أصحابه البصريين، فلم يقدّر بعد أدوات الشرط الداخلة على الاسم ما قدّروه بل جعله مبتدأ[2] وما بعده خبر له.

ولما لم يقدّر الكوفيون وآخرون غيرهم بعده (إذا) فعلاً في مثل ﴿إذا السماء انشقت﴾، لم يرقْ ذلك لأبي البركات، ومن هو على منهجه ممن يصحح وصفهم بحق بأنهم أكثر بصرية من البصريين، بل ذهب إلى أن (إذا) فيها "معنى الشرط، والشرط يقتضي الفعل، فلا يجوز أن يحمل على غيره"[3].

وهكذا نجد القاعدة تتحكم ابتداء بالتخريج والفهم النحوي، فتحوله عن سننه الصحيح، وتلوي به إلى غير جهته، ونحن اليوم مازلنا نمضي على السبيل نفسها.

وقد يتصور المرء أن الصعوبة تقف عند حد معين بناءً على تركيب نحوي معين، ولكن الحق غير ذلك، فإن اختلاف تراكيب الجمل وأساليبها بعد أدوات الشرط، يولّد صعوبات أخرى بقدر تلك الاختلافات. وآية ذلك أن القوم حين أعياهم الأمر في دخول (إذا) على الظرف لا الفعل، قدّر بعضهم بعدها (كان) وبعضهم (استقر)، وذلك في مثل قول الشاعر:

إذا باهليٌّ تحته حنظليةٌ ... له ولد منها فذاك المُذَرَّعُ

(١) الإنصاف ٢/ ٣٢٣.

(٢) المرجع السابق ٢/ ٣٢٣.

(٣) المرجع السابق ٢/ ٣٢٦.

فالتقدير فيه عندهم: إذا كان باهليٌّ، أو إذا استقر باهليٌّ. ثم بحثوا عن المفسر ـ على الوجهين ـ فجعلوه العامل في حنظلية، وكأنهم أرادوا به الظرف (تحت)، ثم ردوه على أساس أن فيه حذف المفسِّر والمفسَّر جميعاً وسهلوه بأن الظرف يدل على المفسر فكأنه لم يحذف[1].

وكل هذا العناء الذي تكلفوه، من أجل أن تستقيم لهم قاعدتهم في اختصاص هذه الشرطيات بالدخول على الأفعال، وإلا فإن دخول (إذا) هنا مثلاً على الجملة الاسمية واضح، ومن العجيب أن نحوياً حاذقاً كابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) يقع في تكلف هذا التقدير البعيد المشتط، ويرتضيه في آي القرآن، مع ما له فيه من دقة الفهم وسداد القول، فيرى أن (إذا) الشرطية إنما دخلت في مثل قوله تعالى: ﴿إذا السماء انشقت﴾، "لأنه فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير، لا مبتدأ، خلافاً للأخفش"[2] من البصريين. فكان ابن هشام يرى هذه الأداة "مختصة بالفعلية"[3].

وإذا عرضنا هذا المنهج الذي اعتمده هؤلاء النحاة ومن سبقهم، على الدرس اللغوي الحديث ألفيناه مجافياً للمنهج الوصفي، وهو المنهج الذي دعا إليه قديماً نحوي أندلسي قديم هو ابن مضاء القرطبي، إذ "دعا إلى اعتبار ما هو مستعمل فحسب من صيغ اللغة، دون الحاجة إلى التقدير والتعليل"[4]. كما دعا إليه غير واحد من المعاصرين وفي مقدمتهم إبراهيم مصطفى.

ومما تكلفوه من تقدير وتأويل، تقديرهم فاعلاً لفعل له فاعله في الكلام نفسه، لكنه لم يرد صحيحاً، مع أن هذا وارد في نص قرآني "وللفعل في القرآن قوة

(١، ٢) مغني اللبيب ١/ ٩٣.

(٣) المرجع السابق ١/ ١٧٥.

(٤) مناهج البحث في اللغة ص ١٢، وينظر في ذلك: الرد على النحاة لابن مضاء ص ١٠٣.

الاسم"، كفاعل (بدا) في قوله تعالى: ﴿ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجُنُنَّهُ حتى حين﴾[1]، إذ قدروه: (أمْرٌ)، مع أن في معنى (ليسجننه) غِنى عن ذلك، فكأنه قال: (سِجْنُهُ). إلا أن النحاة أعرضوا عن ذلك لكونه فعلاً، ونسوا أن الاسم والفعل فرعان من أصل واحد[2]، ألا تراهم قد عللوا إعراب الفعل المضارع بمضارعته للاسم[3]، وجعلهم اسم الفاعل بمنزلة الفعل، حتى إن الكوفيين سمّوه (الفعل الدائم)[4].

ومما يشعرنا بهذه السمة التي يلتقي فيها الفعل بالاسم، أننا نرى في بعض نصوص الحديث النبوي الشريف ما يدل على ذلك. فقد قال ﷺ: «مازالت أكلة خيبر تعادّني، فهذا أوانُ قَطَعَتْ أبهَري»[5]. فأضاف (الأوان) وهو اسم إلى (قَطَع) وهو فعلٌ في (أوانُ قَطَعت أبهري). وإنما جاء بصيغة الفعل ـ فيما يبدو ـ لما في الفعل من بيان قوة الحدث. والتعبير بالماضي عما لم يقع بعدُ من الأحداث يراد به في البيان العربي تحقّقُ ذلك الحدث وتأكيده، حتى كأنه قد وقع. ومثل هذا كثير في مشاهد يوم القيامة من مثل قوله تعالى: ﴿ونُفِخَ في الصُوْر﴾[6].

سلب النحو معانيه:

وهو من أكثر مشكلات النحو إضراراً بالنحو، ومن أهم أسباب حشويته وصعوباته التي يعاني منها الدارسون في عصرنا والعصور التي سبقته. ونعني بها العصور التي ضعفت فيها صلة النحو بمعانيه، ثم لم تزل تضعف حتى صارت

(١) يوسف: ٣٥.

(٢) الجواري: نحو القرآن ص ٣٠.

(٣) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ص ٧٧.

(٤) الإيضاح ص ٥٣.

(٥) أبو عبيد: غريب الحديث ١/ ٧٣.

(٦) الكهف: ٩٩، يس: ٥١.

المعاني بمنأى عنه، وانتهت إلى علم البلاغة.

فقد كان المعنى قبل هذا الفصام، الذي أصفه دائماً بأنه (الفِصام النكِد)، قرين النحو يمتزج به ويدل عليه، ويوضح صورته التركيبية، من تقديم وتأخير، وإثبات ونفي، وتوكيد، ودعاء، وتمنّ، وترجّ، وتعريف وتنكير، وما إليها من أساليب التعبير، التي أعرض عنها النحاة ـ للأسف ـ ولم يعنوا منها إلا بما "كان ماسّاً بالإعراب"، أو متصلاً بأحكامه، وفاتهم لذلك كثير من فقه العربية وتقدير أساليبها"[1]. مع أن هذه الأساليب تمثل المعنى الذي هو المقصود من الكلام.

لقد اكتفى النحاة بالإعراب وحده من دون النظر إلى المعاني، مع أن الإعراب كان باباً من أبواب النحو وليس النحو كله، ثم ما لبث أن استأثر بالنحو[2]، حتى طغى عليه، وصار لدى المعاصرين ـ في التدريس خاصة ـ هَمَّ الدارس وغاية المدرس. مع ما داخله من تعليلات وتفلسف، أدت إلى تشقق الكلام، والجدل الذي لا طائل وراءه في كثير من الأحيان، "مفضين في جدلهم إلى فروض وهمية حتى عقدوا مصنفاتهم النحوية تعقيداً شديداً، وحتى غدا كثير من مباحثها شيئاً عسيراً"[3].

وإذا كان فردينان دي سوسير، أبو علم اللغة ومؤسسه الحقيقي في العصر الحديث، قد شبّه وصوّر قوة الارتباط بين الدال والمدلول بوجهي عملة، من حيث إنه لا يمكن قطع أحدهما من دون قطع الآخر،[4] فإن هذا التشبيه يصدق كذلك على النحو ومعانيه. لذلك فإن علم البلاغة حين استأثر بالمعاني وملخها من النحو، غدا النحو كشجرة قطع عنها الماء الذي كان يمدها بالحياة والرواء، حتى غدت كالجذع اليابس الميت.

(١) إحياء النحو: ص ٣.

(٢) الجواري: نحو التيسير ص ٣٢.

(٣) شوقي ضيف: مقدمة (الإيضاح في علل النحو) للزجاجي، ص (جـ).

(٤) فردينان دي سوسير: علم اللغة ص ١٣٢.

على أن بيان الوشيجة بين الإعراب والمعنى لدارس النحو، وتنبيهه عليها في التراكيب والأساليب المختلفة، أحرى بأن "تكون منه بمنزلة السليقة"[1]، وذلك إذا مارسها واعتاد بالدربة والمران تذوقها. ولذلك دعا المرحوم إبراهيم مصطفى المشتغلين بالنحو اليوم إلى أن "يعودوا إلى اللغة ويطيلوا فحصها وينعموا في مراقبة أساليبها، ليجمعوا خصائصها في التصوير والتعبير، وبيّنوا أساليبها: من النفي والإثبات، والتأكيد والتوقيت، وغيرهما من أغراض اللغة. إلا أنه يرى مع ذلك أنه "لن ينال من ذلك شيئاً إلا من وهب ذوقاً في اللغة وحساً بأساليبها وأنواع الدلالات المختلفة فيها"[2].

فكان المرحوم إبراهيم مصطفى يرى أن من ينهض بهذه المهمة ينبغي أن يجمع بين ملكتين: ذوق في اللغة وحسّ بأساليبها وأنواع الدلالات المختلفة فيها[3]. وهو لذلك لا يجد المتمكن من ذلك "إلا أديب مرهف الحسّ، صحيح الذوق، حتى تدوّن القواعد الجديدة"[4].

ولم يفت هذا النحوي النابه المعاصر بطبيعة الحال، أن القرآن الكريم هو النص الأول الذي ينبغي أن يعوّل عليه في هذه المهمة الدقيقة، والمادة الغنية التي ستمدّهم بما يريدون، يقول: لأنه "سيكون لهم البادية والحاضرة السليمة النقية، يتتبعون فيه أحكام العبارة وأساليب الأداء وينتفعون بقراءاته ورواياته"[5]، بصرف النظر عن صحتها وشذوذها، فقد يكون ما سمّي شاذاً "أسلم وأوثق مما رووه في الأدب ونصوصه والشعر وقصائده"[6].

وهو يرد بهذا ما نبّه عليه قديماً أبو الفتح بن جني (ت ٣٩٢هـ) في مقدمة

(١) إحياء النحو ص ١٩٥.

(٢، ٣) المرجع السابق ص ١٩٦.

(٤، ٥) المرجع السابق ص ١٩٧.

(٦) ابن جني: المحتسب ١/ ٣٣.

كتابه: (المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها)، من أن القراءات التي سمّاها أهل زمانه شاذة كلها "ضارب في صحة الرواية بجرانه، آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه"، وأن "الرواية تنميه إلى رسول الله ﷺ والله تعالى يقول: ﴿ما آتاكم الرسول فخذوه﴾، وهذا حكم عام في المعاني والألفاظ"[1]. فهذا ما يرى، وهو يصدق على كثير مما عدّوه شاذاً في عصره؛ إذ منه ما لا تصح القراءة به. ثم بين ابن جني أن الشاذ من القراءات، وإن لم يقرأ به في التلاوة، إلا أنه مقبول في الإعراب، ولو كان المجمع عليه أقوى منه إعراباً.

وهذا الذي نبه عليه وعني به المرحوم إبراهيم مصطفى، لم يفت قدامى النحاة في الواقع، بل كان ضمن منهجهم في الدرس النحوي في كثير من كلامهم. وقد اعتاد الباحثون اليوم ـ ومنهم إبراهيم مصطفى ـ أن يجعلوا الأولوية في هذا المنهج العدل المتكامل لعبدالقاهر الجرجاني في (دلائل الإعجاز)، مع أنه مسبوق بذلك، حتى إننا نستطيع أن نعدّ مبتَدَأ هذه النظرة المتكاملة في عدم فصل المعاني عن النحو لدى الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه، ثم لدى غير واحد ممن ألف في إعجاز القرآن أو مجازه، كأبي عبيدة، والقاضي عبدالجبار (ت ٤١٥هـ)، وعبدالقاهر الجرجاني، وجار الله الزمخشري، وابن هشام الأنصاري.

فنحن إذا رجعنا إلى كتاب سيبويه، وجدنا الخليل وسيبويه سابقين إلى هذا المنهج (التكاملي) في النحو في طائفة من عللهما النحوية. فقد علل الخليل التعبير عما لا يعقل بضمير العقلاء (واو الجماعة) في مثل قوله تعالى: ﴿وكل في فلك يسبحون﴾[2]، وقوله: ﴿رأيتهم لي ساجدين﴾[3]، وقوله: ﴿يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم﴾[4]،

(١) المحتسب ١/ ٣٣.

(٢) الأنبياء: ٣٣.

(٣) يوسف: ٤.

(٤) النمل: ١٨.

علله بظاهرة (التشخيص) الأسلوبية "Personification"، وهي خلع صفة العاقل على غير العاقل من المخلوقات، فقال: "إنه بمنزلة ما يعقل ويسمع، لمّا ذكرهم بالسجود، وصار النمل بتلك المنزلة حيث حدثت عنه، كما تحدث عن الأناسي، وكذلك ﴿في فلك يسبحون﴾، لأنه جعلت في طاعتها، وفي أنه لا ينبغي لأحد أن يقول مطرنا بنوء كذا، ولا ينبغي لأحد أن يعيد شيئاً منها، بمنزلة من يعقل من المخلوقين ويبصر الأمور"[1]. وهذا التعليل النحوي بناهُ الخليل وسيبويه ـ رحمهما الله ـ دون شك على المعنى الذي دل عليه التركيب والأسلوب.

ومن هذا الوادي تعليل سيبويه لتقديم الآدميين على الحيوانات والجمادات، أو كما سمّاها (الموات)، بالأولوية في الخلق، وبالفعل. إذ الآدميون خلق الله الأول الذي خلق كل شيء لمنفعتهم وصالحهم، وهم أيضاً المفضلون بالعلم والعقل على غيرهم[2]. وهذا التعليل وذاك جفاهما النحو اليوم للأسف، تاركاً إياهما لعلم البلاغة، بعد أن لحق به العلم المعروف بعلم المعاني. فهذا في علم البلاغة يتعلق بالتقديم والتأخير وأسبابهما، وهي أسباب كثيرة[3]. وهذا ضرب منها؛ إذ هو يتناول الأولوية في ترتيب الأسماء والأشياء في سياق الكلام ونسقه، بتقديم ما هو أولى وأفضل على ما دونه في الأهمية.

على أن النحو القديم لدى بعض النحاة كان ينتظم أسلوباً رائعاً ومهماً في الكلام العربي، ألا وهو (الالتفات)، هذا الأسلوب فُصِم كذلك عن النحو وصار من موضوعات البلاغة. فلو رجعنا إلى (مقدمة خلف الأحمر في النحو) (ت١٨٠هـ)، وهو خلف بن حيان البصري، ألفيناه ينبّه على ظاهرة تغليب المذكر

(١) سيبويه: الكتاب ٢/ ٤٧.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٩.

(٣) تنظر هذه الأسباب في كتاب بحوث لغوية، للدكتور أحمد مطلوب، ص ٤١-٥٤.

على المؤنث أو العكس. إذ لاحظ أن القـرآن الكريم جمع بين أربع آيات من آيات الله الدالة على وجوده وقدرته، وهي أسماء مـذكرة، ثم جاء بالضمير الدال على جمع الإناث بعد ذلك، بدلاً من الضـمير الدال على جمع الذكور، فـقال تعالى: ﴿ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن﴾[1]. فبين خلف الأحـمر أنه سبـحانه "جمـع ههنا بين المذكر والمؤنث، فجعل المخاطبة للمـؤنث" وأن "هذا غير ما أملاه النحويون"[2]. يريد: الذين يغلّبون الرجال على النساء إذا اجتمعا في سياق واحد، على أساس الأولوية في الخلق، أو الأفضلية.

ثم بين أنه نظر في النص الكريم مليّـاً، فتبين له أنه سـبحانه ردّ الضمـير على الآيات، لا على المخلوقات السماوية الأربع المتقدمة في السياق، فقال: "كل ذلك من آياته، والمؤنث والمذكـر من آياته، والآيات مؤنثات، فـردّ ذلك على الآيات"، فأراد: واسجدوا لله الذي خلق الآيات"[3].

أما أبو عـبيدة، فـقد عدّه إبراهيم مـصطفى رائداً في هذا المضمـار، وهو مزج النحو بالمعـاني، على أساس أنه حاول "أن يبين مـا في الجملة العربيـة من تقديم وتأخير أو حذف أو غيـرها"، يقول الأستاذ[4]: "وكان باباً من النحو جديراً بأن يفتح، وخطوة في درس العربية حريّة أن تتبع الخطوة الأولى في الكشف عن علل الإعراب، ولكن النـحاة ـ والناس من ورائهم ـ كانـوا قد شغلوا بكتـاب سيـبويه ونحوه وفتنوا كل الفتنة".

(١) فصلت: ٣٧.

(٢) خلف الأحمر: مقدمة في النحو ص ٩٥.

(٣) مقدمة في النحو ص ٩٦.

(٤) إحياء النحو ص ١١٥.

والذي تبين لنا من مجاز أبي عبيدة أنه كتاب شامل في معاني القرآن، لا في معاني النحو وحده، وإن اشتمل على شيء منه. كإشارته في مقدمته إلى ظاهرة (التغليب) كتغليب المذكر على المؤنث الذي رآه في قوله تعالى: ﴿اتخذوني وأمّي إلهين﴾[1]، فقال "إذا أُشرك فِعْل ذكر على فعل أنثى، غلّب الذكر وذكّروهما"[2]، يريد بذلك قوله: (إلهين) بصيغة التذكير، مع أن أحدهما وهي أمُّه أنثى، فغلّب الذكر على الأنثى. ومن عناية أبي عبيدة بمعاني النحو، إشارته إلى ظاهرة (الالتفات)[3]، و(التكرار) لغرض التوكيد، وإلى (التقديم والتأخير). ثم يبين أن "كل هذا جائز قد تكلموا به"[4]. يريد أنه مما ورد في كلام العرب أيضا، مثلما ورد في القرآن الكريم.

ومما عني به أبو عبيدة (أسلوب الاستفهام) ومعانيه المختلفة التي يخرج إليها، كالاستفهام المراد به النهي، والتهديد[5]. ولا نريد أن نطيل في تقصي ما في مجاز أبي عبيدة من النحو مرفوداً بمعانيه، غير مجرد منها، فقد كان الرجل من أوائل من كانوا يجمعون بين العلم النحوي والتذوق الفني. والمجاز للمتأمل فيه مليء بهذا التذوق، وهو أحد ما أثار عليه غير واحد من معاصريه، كالفراء، والأصمعي، وأبي حاتم، أو تاليه، كالزجاج والنحاس والأزهري[6]، لأنهم وجدوه ضرباً من الرأي الذي لم يكن يسمح به في تفسير القرآن إذ ذاك، على هذه الشاكلة.

فالذي لا يجهد صوابه في منهج أبي عبيدة النحوي: "أنه كان يعتمد على حسه اللغوي الخاص في إعراب آيات أو أشعار بدون أن يقدر ما كانت تؤسسه المدرسة النحوية في عهده من قواعد تلتزم بها ولا تتعداها. ومن هنا جاء نكيرهم عليه"[7].

(١) المائدة: ١١٦.
(٢) مجاز القرآن ١/ ١٨٤.
(٣، ٤) المرجع السابق ١/ ١٩.
(٥) المرجع السابق ١/ ١٨٤.
(٦) مقدمة محقق مجاز القرآن فؤاد سزكين ١/ ١٦-١٧.
(٧) مقدمة تحقيق مجاز القرآن ١/ ١٥.

ثم ظهر على رأس السنة الخامسة للهجرة كتاب للقاضي عبدالجبار الهمداني (ت ٤١٥هـ)، هو (إعجاز القرآن) الذي يُعد الجزء السادس عشر من موسوعته الكلامية (المغني في أبواب العدل). وكان القاضي رأس المعتزلة في عصره، وأحد كبار مفكري الإسلام ومتكلميهم في العصر العباسي. وقد سبق القاضي عبدالقاهر الجرجاني في بيان علاقة النحو بالمعاني، وفي هذا يقول أستاذنا الدكتور شوقي ضيف في النظم: "وحقّاً إن عبدالقاهر حاول تفسيره بتوخّي معاني النحو فحسب، ولكن حين نحلل هذه المعاني نجدها تنحلّ إلى نفس الكلام الذي حاول به عبدالجبار أن يشير صراحة إلى حركات النحو وما ترسم من فروق في العبارات، ولا شك أن مثله في ذلك مثل عبدالقاهر، فهو لا يريد الحركات الظاهرة، إنما يريد معنى أعمق هو نفس المعنى الذي أراده عبدالقاهر، وهو النظام النحوي للكلام"[١].

غير أن عبدالقاهر على الرغم من اعترافه بالتفات القاضي عبدالجبار إلى معاني النحو، لم يجعل ذلك منه مقصوداً، بل جعله كأنه حدث من دون قصد، وحمل عليه حملات من دون أن يعترف بفضله[٢]. وكان حقّاً يكفيه، كما قال أستاذنا الدكتور شوقي[٣] أيضاً "أن يدع له أصل النظرية، ويحوز فضيلة تفسيرها تفسيراً دقيقاً بحيث أصبح فعلاً صاحبها الذي صورها وطبّقها واستخرج على أساسها علم المعاني المعروف بين علوم البلاغة العربية".

وكان عبدالقاهر قد ردّ ـ بتفصيل وبيان ـ إلى علم النحو ما أهمل من معانيه، وأكد في كتابه: (دلائل الإعجاز)، أن الإعجاز قائم على (النظم)، وإن هو إلا معنى من معاني النحو، وما فيه من فروق ووجوه من شأنها أن تكون فيه[٤].

(١) شوقي ضيف: البلاغة تطور وتاريخ ص ١١٧.

(٢، ٣) المصدر نفسه ص ١١٨.

(٤) المصدر نفسه ص ١٢٣.

وذهب إلى أن الإعـجاز يقـوم على التركـيب النحوي، وأن فـهم المعنى هو الذي يجلّي هذا التركيب واختلافه من صورة إلى أخرى، ومن أسلوب إلى آخر "جامعاً في هذا الصنيع بين منطق النحو واستقامة أصوله واعتدال قواعده من جانب، وبين ذوق الأديب اللوذعي الذي يقف به طبـعـه المرهف وحسّـه الصادق عند مـواطن البـراعة والإبداع فـي نظر الكلام وحسـن تأليفـه"(١). فكانت نظرية النظم عنده سداها النحو ولحمتـها معانيه. ونراه يبدئ ويعيد في بيـان الصلة الوثيقة بين النحو ومعانيـه، ودلالتهما على النظم فمـعاني النحو ووجوهها إنما هي مـحصول النظم عنده. وهذه الوجـوه كـثـيـرة مـتنوعـة، لا تقف عند تركـيب مـعين أو أسلوب مخـصوص، يقول عـبدالقاهر: "وإذ عـرفت أن مدار النظم على معـاني النحو، وعلى الوجوه والفروق التي مـن شأنها أن تكون فيه، فـاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا تجد لها ازدياداً بعدها"(٢).

ثم يضرب لذلك الأمـثال التي توضّح نظريته، بضـروب من التقديم والتأخـير التي لا تقف عند جمـال الاستعـارة وحدها، بل تتناول التركـيب في صورة دون أخرى. فقـد كان النحاة لا يقفـون عادة عند الفرق المعنوي بين التركـيب في قوله تعالى: ﴿واشـتعل الرأس شيـبا﴾(٣)، وقولنا في الكلام: اشـتعل شيب الرأس أو نحوه مما يقـدم فيه الشيب عـلى الرأس. ولكن عبدالقاهـر يضع أيدينا على ما في التعبير الأول الذي ورد في الكتاب المعجز المبين من دلائل هذا الإعجاز، الذي زاد من روعة الاستعارة فيه، حين جعل سبحانه الشيب ـ الذي هو في الأصل فاعل ـ تمييزاً، بتأخـيره، وإسناد الاشتعال إلى الرأس. فبين عبدالقـاهر أنه "يفيد مع لمعان الشيب في الرأس، الذي هو أصل المعنى الشـمول، وأنه قد شاع فـيه، وأخذه من

(١) الجواري: نحو التيسير ص ٤-٥.

(٢) دلائل الإعجاز ص ١٢٣.

(٣) المرجع السابق ص ١٣٣.

نواحيه. . . وهذا ما لا يكون إذا قيل: اشتعل الرأس، أو الشيب في الرأس، بل لا يوجب اللفظ حينئذٍ أكثر من ظهوره فيه على الجملة"[١].

وبالمثل وقف الوقفة نفسها عند قوله تعالى: ﴿وفجرنا الأرض عيونا﴾[٢]، مبيناً السر في تأخير العيون ونصبها فيها، بدلاً من تقديمها على ما كانت عليه من الأصل[٣] وهو المفعولية هنا.

ونراه يعقد عند التقديم الذي يقدم فيه متكلم اللفظ لقصد في نفسه دون آخر. مبيناً دلالة النظم وقيامه على معاني النحو. وهو يضرب لذلك مثلاً قولهم: قتل الخارجيَّ زيدٌ، بتقديم الخارجي على الفاعل زيد، دون العكس، ويبين أن ذلك يكون إذا علم أن ليس للناس جدوى في أن يعلموا من القاتل، وإنما يعنيهم وقوع القتل بالخارجي المفسد، وأنهم قد كُفوا شرّه. فإن كان زيد ليس مظنه لقتل أحد قدموه لما في ذلك من طرافة[٤]. وقد أشرنا إلى ذلك في كلام سابق.

وأخذ على النحاة بعد هذا انصرافهم عن بيان هذه الوجوه المعنوية، من حذف، وتكرار، وإظهار واضمار، وفصل ووصل، وما إليها[٥].

وجاء بعد ذلك الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، فإذا به يجعل المعنى أساساً للوجوه النحوية، عليه تدور وإليه تنتهي. وبذلك جعل الإعراب تابعاً للمعنى وليس العكس. وهو المنهج السليم الذي ينبغي أن يتبّع ولاسيما في نحو القرآن. وهذا يتجلى مثلاً في التفاته إلى التقديم والتأخير، كتقديم المفعول على الفاعل في قوله تعالى: ﴿إنما يخشى الله من عباده العلماء﴾[٦]، بنصب لفظ الجلالة ورفع

(١) دلائل الإعجاز ص ٣٣.
(٢) القمر: ١٢.
(٣) دلائل الإعجاز ص ١٣٣-١٣٤.
(٤) المرجع السابق ص ١٣٨-١٣٩.
(٥) المرجع السابق ص ١٣٩.
(٦) فاطر: ٢٨.

العلماء، في القراءة المشهورة المجمع عليها[1]، إذ بين بتحليل نحوي دقيق أن هذا التقديم لغرض التخصيص، ولو أخّر لفات هذا الغرض، فالمراد: "إن الذين يخشون الله من عباده هم العلماء دون غيرهم. وإذا عملت العكس انقلب المعنى إلى أنهم لا يخشون إلا الله، كقوله: ﴿ولا يخشون أحدا إلا الله﴾[2]. وكان هذا جواباً من الزمخشري لو سأله سائل (هل يختلف المعنى إذا قدّم المفعول في هذا الكلام أو أخّر)[3].

وبذلك جلّى الزمخشري ارتباط المعنى بوجوه النحو، وتباينه بتباين تلك الوجوه والتراكيب. ولم يقصره على ملاحظة المفردات. وهذا المنهج في دراسة الجمل قبل المفردات، مما دعا إليه غير واحد ممن يسعى إلى إصلاح النحو وتيسيره، ذلك أنّ دراسة الجملة أجدى وأنفع وأضمن للفائدة من دراسة الألفاظ المفردة ابتداءً، إذ ذلك أن فهم مفردات الجملة ومعرفة أحوالها ينبغي أن يتحقق من خلال الإدراك الكلي لتركيب الجملة، وللعلاقة التي تقوم بين أجزائها[4].

ولعل ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) من خيرة النحاة المتأخرين الذي عنوا بمعاني النحو، ويتجلى ذلك في بحثه عن (حروف المعاني) في كتابه (مغني اللبيب)؛ إذ بناه على ما ينطق به التركيب وتدل عليه الجملة والأسلوب. وقد أقامه على النصوص المعتبرة لا الموضوعة، أو المجهولة القائل، أو الشاذة. فهذا منهجه عموماً. و كان للبيان الأعلى، القرآن الكريم المكان الأسمى بين الشواهد التي اعتمدها. ثم أتبع هذه الدراسة لحروف المعاني "بدراسة الجملة وضروبها وأحكامها، ثم استخلص قواعد كلية ـ كما يقال ـ في معاني النحو، كالذي جاء

(١) إلا قِراءة أبي حنيفة برفع لفظ الجلالة، وقد وجهت بأنه أريد بالخشية غير معنى الخوف هنا.

(٢، ٣) الكشاف ٢/ ٥٧٦.

(٤) تيسير النحو ص ٥٦.

في الباب الرابع من المغني. . . وهي دراسة قيمة حقّاً، حتى كأنها أساس لما يسمّى معاني النحو" . فكان عمله بحق عملاً رائعاً. إننا اليوم في حاجة ماسة إلى إبطال ذلك (الفصام النكد) الذي فرّق بين النحو ومعانيه، وذلك بوضع نحو جديد يقوم على المنهج السليم الذي ترسّمه غير واحد من القدامى، بدرس النحو من خلال معانيه.

القياس على غير أساس:

فنحن إذا نظرنا في كتب النحو الأولى ألفينا فيها (جملاً مصطنعة) أجاز النحاة القدامى وضع القواعد على أساسها، مع أنها بشهادة بعضهم ممن يُعنى بالرواية ويحتفي بها ـ كسيبويه مثلاً ـ لا شاهد لها من كلام العرب. فكيف إذن يقاس عليها، وتتخذ القواعد النحوية منها؟ يقول سيبويه[1]: "وأما قول النحويين: قد أعطاهوك وأعطاهوني، فإنما هو شيء قاسوه، لم تَكَلَّم به العرب، فوضعوا الكلام في غير موضعه، وقياس هذا ـ لو تُكُلم به ـ كان هيّناً" .

فحجة سيبويه في إنكاره هذا التعبير عليهم في غاية الصحة والعلمية، وهو أن ذلك لم يَرِد في سماع، وإنما هو قياس منهم ليس له ما يقاس عليه من كلام العرب.

وبهذا تعد هاتان العبارتان شاذتين في القياس والاستعمال جميعاً، لأنهما لا أساس لهما تقاسان عليه؛ إذ الأصل في القياس الصحيح المسوغ أن ينبني على شيء سابق في اللغة وارد في السماع واستعمال المتكلمين، وهو ما يذهب إليه اللغويون المحدثون أيضاً. يقول ج. فندريس[2]: "يطلق القياس على العملية التي يخلق بها الذهن صيغة أو كلمة أو تركيباً لأنموذج معروف" .

(١) الكتاب ١/ ٣٨٣، وينظر كتابنا: فقه اللغة العربية ص ٢٧٩.

(٢) اللغة ص ٢٠٥.

وكان ابن مضاء القرطبي ممن أنكر على النحاة هذا الصنيع، وقد أورد في (باب التنازع) من أمثلتهم المخترعة: "أعلمتُ وأعْلَمانيهما إياهما الزيدين المُهَرَين منطلقين"[1]، وهو كلام ألصق بالرطانة منه بأسلوب العربية الفصيح، مما أثار تعليق تمام حسان فقال: "ولست أدري إن كان العرب الأولون يعترفون بعروبة هذه الجملة عند سماعها، أو لا"؟! ثم حكى عن بعض أساتذته أن هذه الجملة لو قيلت في غرفة مظلمة لحضر كل عفريت ومارد في العالم[2].

ومن ذلك استعمال النحاة (عامةً) توكيداً معنوياً بقولهم: (جاء القوم عامَّتُهُم)، على حين وردت في المأثور من كلام العرب اسماً غير توكيد؛ إذ كانوا يقولون: جاء عامة القوم، وأخذ عامة المال، وبقي عامةَ النهار[3].

ومع عدم السماع بهذا الأسلوب النحوي، فإننا لانزال نستعمله على هذا النحو، اتباعاً منا للنحو القديم من دون تأمل في أمثلته. والناظر في كتب النحاة ولاسيما المتأخرون منهم يجدها مليئة بالأمثلة المصنوعة ليوضحوا قواعد معينة "قضت ضرورة المنهج الخاطئ أن يضعوها"[4]، حتى أوصلوا صور الصفة المشبهة وحالاتها الإعرابية المختلفة إلى ست وثلاثين صورة وحالة. مع أن طبيعة البحث في اللغة: نحوها وبلاغتها وسائر علومها ليست إلا بحثاً استنباطياً استقرائياً يقوم على الملاحظة واستخلاص النتائج، لا على فرض وتصور ما لم يقع[5]، أو يُقَل من كلام العرب.

(١) الرد على النحاة ص ١١٣.

(٢) تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٨٤.

(٣) مصطفى جواد: المباحث اللغوية في العراق ص ٥.

(٤) الجواري: نحو التيسير ص ٥١.

(٥) المرجع السابق ص ٦٤.

الجمود على النحو القديم:

على الرغم من أن تراثنا النحوي يُعد مفخرة من مفاخر لغتنا الكريمة، من حيث إن واضعيه من جهابذة اللغويين بذلوا فيه جهوداً كبيرة، وأفنوا في درسه وتبويبه ومناقشة مسائله أعمارهم، إلا أنه يؤخذ علينا نحن الذين ورثنا ذلك التراث العريض عنهم، جمودنا عندما انتهوا إليه من قواعد وأحكام، من دون إعادة النظر فيها بعرضها على كلام العرب النثري وفنهم الشعري الخالي من الضرورة، فضلاً عن عرضه على كتاب العربية الأكبر: القرآن الكريم. وكأننا في هذا الصنيع نجري على تلك المقولة المشهورة: (ما ترك الأول للآخر)، أي ما لا يمكن أن يزيد عليه الأواخر. وليس ببعيد أن تكون هذه النظرة القاصرة هي التي حملت الأتراك في مرحلة من المراحل على أن يسدوا باب الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، أو بعبارة أخرى: أن يحرّموا البحث العلمي تحريماً تاماً[1]. ولاشك أن النحاة بالغوا حين ظنوا أن النحو قد انتهى درسه، وأنهم لم يتركوا فيه مجالاً لناظر ولا فسحة لمجتهد. إذ لايزال فيه جزء غض صالح للبحث فيه وتطويعه على أسس استقرائية وصفية عن طريق العودة إلى سابق طبيعته واستنباط أصوله الأولى التي تعيد إليه مذاقه السائغ، وتصله بالأفهام والأذهان[2]. وكانت الدعوة إلى (إحياء النحو) و(تيسير النحو) في العصر الحديث هي الحل المناسب ـ لدى القائمين بشؤون النحو ـ لعقدة الجمود على النحو القديم في تبويبه ومقولاته ومنهجه. وقد لخص طه حسين في تقديمه لكتاب (إحياء النحو) لإبراهيم مصطفى فكرة الإحياء هذه بأمرين:

"أحدهما: تقريب النحو من العقل الحديث ليفهمه ويسيغه ويتمثله ويجري عليه تفكيره إذا فكّر، ولسانه إذا تكلم، وقلمه إذا كتب.

(١) تمام حسان: مناهج البحث في اللغة ص ١٢.

(٢) نحو التيسير ص ٧.

الآخر: أن تشيع فيه هذه القوة التي تحبب إلى النفوس درسه ومناقشة مسائله، والجدال في أصوله وفروعه، وتضطر الناس إلى أن يعنوا به بعد أن أهملوه ويخوضوا فيه بعد أن أعرضوا عنه»[1].

والمنهج الأمثل في التصور السليم المقبول، أن ندرس النحو القديم وتطوره دراسة واعية متبعة لأسباب التعقيد والانحراف فيه، ثم يأتي من بعد ذلك تقرير ما ينبغي حذفه منه، من الأبواب والمواد والموضوعات، مما لا تمس الحاجة إليه، وهو ما لا يسد حاجة لغوية حقيقية واقعية، وإنما وضع ليسد قاعدة منطقية وضعت ابتداءً، أو تصوراً أسلوبياً لم يقع في المأثور من كلام العرب، أو رد اعتراض متصوّر محتمل[2].

* * *

(١) طه حسين: مقدمة (إحياء النحو) لإبراهيم مصطفى، (س).

(٢) الجواري: نحو التيسير ص ١١.

المصادر والمراجع

١- إحياء النحو/ إبراهيم مصطفى .ـ القاهرة: لجنة التأليف والترجمة، ١٩٥٩م.

٢- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين/ عبدالرحمن ابن محمد بن الأنباري؛ تحقيق محيي الدين عبدالحميد .ـ ط٣ .ـ القاهرة: مطبعة السعادة، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م.

٣- نزهة الألباء في طبقات الأدباء/ عبدالرحمن بن محمد بن الأنباري؛ تحقيق أبي الفضل إبراهيم .ـ القاهرة: دار النهضة، [د.ت.].

٤- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها/ عثمان بن جني؛ تحقيق علي النجدي .ـ القاهرة، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.

٥- الرد على النحاة/ ابن مضاء القرطبي؛ نشر شوقي ضيف .ـ القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٤٦م.

٦- الفهرست/ لابن النديم .ـ بيروت: دار المعرفة،[د.ت.].

٧- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب/ لابن هشام عبدالله بن يوسف؛ تحقيق محيي الدين عبدالحميد، القاهرة، [د.ن، د.ت].

٨- غريب الحديث/ للقاسم بن سلام الهروي .ـ بيروت: دار الكتاب العربي، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م (طبعة مصورة عن طبعة حيدر آباد، الهند).

٩- مجاز القرآن/ أبو عبيدة، معمر بن المثنى؛ تعليق وتحقيق محمد فؤاد سزكين .ـ ط٢ .ـ القاهرة: دار الفكر، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.

١٠- بحوث لغوية/ أحمد مطلوب .ـ ط١ .ـ عمان: دار الفكر للنشر، ١٩٨٧م.

١١- اللغة بين المعيارية والوصفية/ تمام حسان .ـ الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٤٠٠هـ/ ١٩٧٩م.

١٢- دلائل الإعجاز/ عبدالقاهر الجرجاني؛ تعليق محمد عبدالمنعم خفاجي .ـ القاهرة، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.

١٣- نحو التيسير/ أحمد عبدالستار الجواري، دراسة ونقد منهجي .ـ بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

١٤- كلام العرب/ حسن ظاظا .ـ بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٦م.

١٥- مقدمة في النحو/ خلف الأحمر؛ تحقيق عز الدين التنوخي .ـ دمشق، ١٣٨١هـ/ ١٩٦١م.

١٦- مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب/ أمين الخولي .ـ القاهرة: دار المعرفة، ١٩٦١م.

١٧- الإيضاح في علل النحو/ أبو القاسم الزجاجي؛ تحقيق مازن المبارك .ـ ط٤ .ـ بيروت: دار النفائس، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

١٨- الكشاف عن حقائق التأويل/ محمود بن عمر الزمخشري .ـ القاهرة: مطبعة الحلبي، ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م.

١٩- فقه اللغة العربية/ كاصد الزيدي .ـ الموصل: جامعة الموصل، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٢٠- الكتاب/ سيبويه؛ تحقيق محمد عبدالسلام هارون .ـ القاهرة: دار القلم، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٦م.

٢١- البلاغة تطور وتاريخ/ شوقي ضيف .ـ ط٢ .ـ القاهرة: دار المعارف، [د.ت.].

٢٢- علم اللغة العام/ فرديناند دي سوسور؛ ترجمة يوئيل يوسف عزيز، مراجعة مالك المطلبي .ـ بغداد: دار آفاق عربية، ١٩٨٥م.

٢٣- ابن الأنباري في كتابه: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين/ محيي الدين توفيق إبراهيم .ـ الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٢٤- المباحث اللغوية في العراق/ مصطفى جواد .ـ القاهرة: مطبعة لجنة البيان العربي، ١٩٥٥م.

* * *